

## السياسة المائية التركية وتأثيرها على الوارد المائي العراقي

م.د. رشيد سعدون محمد

م.د. وسام وهيب مهدي

جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الإنسانية      جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية

قسم الجغرافية

### المقدمة :

تعد المياه المشتركة بين الدول التحدي الأكبر لاسيما في ظل الزيادة السكانية والتنمية الشاملة فيها مما ولد ضغطا عليها من حيث الكم والنوع بسبب ما يلقي فيها من ملوثات ، ومما زاد المشكلة سوءا التغيرات المناخية التي قللت من المتساقطات المطرية وزيادة كميات المياه المتبخرة . ان لكل دولة من الدول المشتركة في الحوض النهري سياستها المائية الخاصة بها وربما يكون متاحا ومبررا لها هذا الاستعمال ، ولكن عندما تدخل السياسة والاجندة الخارجية على حساب الشركاء يكون الامر غير مقبول عرفا، وشرعا، وقانونا، وربما يؤدي الى حدوث نزاعات وخصوصا في المناطق التي تعاني من شحة مائية كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط ، اذ يعد العراق احد المتضررين من هذه السياسة ، اذ يعتمد على ما نسبته ٥٣% من المياه الخارجية . وتمثل تركيا اهم مجهز لنهري دجلة والفرات مما انعكس سلبا على الواقع العراقي، اذ توقفت الكثير من المشاريع الاروائية والزراعية والتنمية ، ومن اجل ديمومة التدفق المائي فقد حاول العراق إرضاء تركيا بالاستثمارات الاقتصادية التي تجاوزت الـ ٢١ مليار دولار سنويا ، ولكن للأسف لا زالت تركيا مستمرة في تنفيذ مشاريعها دون التشاور والتنسيق مع العراق والذي ربما يضر بعلاقات حسن الجوار بين البلدين .

كلمة المفتاح : الوارد، المائي ، العراقي .

### المقدمة :

قال الله تعالى ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ) <sup>(١)</sup>. اذ يعد الماء (نبع الحياة) وفقدت هذه العبارة فقدت معناها الحقيقي من كثرة تكرارها بالرغم من كونها من البديهيات، فهو مورد حيوي وطبيعي وتجري شرايينه على سطح الكرة الأرضية من جراء تساقط الغيث من السماء ، او خروجه من جوف الأرض بحيث يتاح للجميع امكانية الحصول عليه. واينما وجدت المياه عاش الإنسان وأمنت عوامل عيشه واستقراره. ولم تقتصر أهمية المياه على الشرب فقط ، فهي عنصر مهم في كل جوانب الحياة البشرية مثل الزراعة والصناعة والنقل والترفيه ، ولهذا كانت المياه وما زالت أحد أهم ركائز التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي دورا مهما في رفاهية و تقدم الشعوب . ولأن الإنسان مدرك لأهمية المياه منذ القدم، فقد عمل بكل ماله من قوة على الحفاظ عليها من الضياع، فقام بإنشاء السدود والحواجز والخزانات وبحث عنها فوق قمم الجبال وفي باطن الأرض، وشق القنوات ، ليوصلها حيث يريد ، وإبتكر الآلات وصنع المعدات لرفعها ونقلها إلى أماكن استعمالها. ومع تنامي قدرات ومدرجات الإنسان العلمية والتقنية وإتساع وتنوع استعمالها تنامت وتطورت الوسائل والأساليب التي يستعملها للحفاظ على المياه وتنميتها . وفي ظل الزيادة السكانية الهائلة أصبحت السيطرة على الماء واستغلاله من الأمور التي تزداد تعقيدا، مما حدا بدول المنابع الى زيادة بناء السدود وبالتالي تجزئة الأنهار، وبالتالي قلت المياه الواصلة الى دول المصب التي هي أصلا شحيحة ان المياه هي التحدي الأكبر الذي يواجه العراق والذي بدء فعلا مرحلة النكبة المائية ، ولا شك ان تغير المناخ سيزيد الوضع سوءا، ويسبب انخفاض كمية جريان المياه في نهر الفرات بنسبة ٣٠% ، اذا ما علمنا ان الأراضي القاحلة بدأت بالزيادة وربما باتت تشكل ما نسبته ٧٠% من مجموع الأراضي العراقية ومن المتوقع ان يصل انخفاض المتساقطات المائية الى ٢٥% مع ارتفاع ٢٥% في معدلات التبخر، ونتيجة لهذا ستقع الزراعة المروية في دائرة الخطر ، مع انخفاض معدل الإنتاجية ليصل الى ٢٠%،<sup>(٢)</sup> لذلك تقع على تركيا وهي دولة المنبع مسؤولية كبيرة من جراء انتهاجها لسياسات مائية عدائية تلحق الضرر بالعراق أولا ودول الجوار الأخرى ثانيا .

#### أولا : الاطار النظري ويتضمن ما يأتي

١- **مشكلة البحث:** تتركز مشكلة البحث بتساؤل رئيس وهو (هل انتهجت تركيا سياسة مائية لها تأثيرا على الايراد المائي لنهري دجلة والفرات في العراق) ؟ ويمكن اشتقاق مشكلات ثانوية للبحث فيها :

١ - هل لهذه السياسة المائية التركية انعكاساتها على قطاعات وأنشطة الحياة في العراق ؟  
ب - هل ترتبط هذه السياسة المائية التركية بدوافع و اجندة تعتمدها لتحقيق مصالحها وفرض هيمنتها وسياستها على دول جوارها بما فيها العراق ؟ .

٢ - **فرضية البحث :** الفرضية او الفروض هي إجابات مسبقة عن أسئلة مشكلة البحث ، واهم فرضيات البحث هي :

١- حصول تناقص وانخفاض في الموارد المائية العراقية في دجلة والفرات سببها السياسة المائية التركية المعاصرة ، فضلا عن غياب السياسة المائية العراقية لمواجهة هذه وابعادها ومخاطرها . ان السياسة المائية التركية المتبعة تحكمه اجندات سياسية لتحقيق مكاسب انية وطموحات مستقبلية .

٢- ان السياسة المائية التركية الحالية تحكمها اجندة سياسية لتحقيق مكاسب انية وطموحات مستقبلية .

٣- تلوح السياسة المائية التركية الى اعتماد سياسة الماء مقابل النفط من خلال النظر الى الماء سلعة او مورد يباع ويشترى كما هو الحال بالنسبة للنفط .

٣ - **هدف البحث :** يهدف البحث الى التعرف على السياسة المائية التركية والاليات المتبعة لادارته ، ومدى تأثيرها على الايرادات المائية العراقية ، فضلا عن مقارنة هذه السياسة بالسياسة المائية العراقية .

#### ٤ - **مناهج البحث واساليبه واجراءاته**

اتبع الباحثان في دراستهما المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض الوصول الى النتائج

٥ - **ميدان البحث :** تم اختيار تركيا ميدان للدراسة كونها الأقرب جغرافيا للعراق ولأنها تتشاطر معه نهري دجلة والفرات، وقد عانت تركيا من مشكلات العراق المائية نفسها ، ولكنها توصلت لحلول سريعة وناجحة لجميع تلك المشكلات بفضل السياسة المائية التي انتهجتها وحسن إدارتها لملف المياه داخليا وخارجيا ، مع ملاحظة ان هذه السياسة كانت لها انعكاساتها الكارثية على موارد العراق المائية .

٦ - **هيكلية البحث:** تضمن البحث مقدمة احتوت على الاطار النظري ، وكذلك مبحثا للسياسة المائية التركية والعراقي وصولا الى الاستنتاجات مع قائمة بالهوامش والمراجع .

**ثانيا : جغرافية تركيا :** تقع تركيا بين دائرتي عرض ٣٥° - ٤٣° درجة شمالا و خطي طول ٢٥° - ٤٥° درجة شرقا. وتحد العراق من الشمال اذ تمثل منبع لنهري دجلة والفرات اللذان يعدان المصدر الرئيس للمياه في العراق وسر بقاءه . ومن الجدير بالذكر ان السياسة المائية التركية تأخذ في الحسبان عدة أمور منها الموقع الجغرافي ، اذ انها تقع جيوسياسيا عند نقطة الالتقاء بين اوربا من جهة والشرق الأوسط وجمهوريات اسيا الوسطى من جهة ثانية ، وتأتي في المرتبة ال ٣٦ من حيث المساحة والمرتبة ال ١٥ في عدد السكان وال ٦٧ من حيث الغنى وال ٨ من حيث حجم القوات المسلحة<sup>(٣)</sup>. وتتميز تركيا بشكلها المستطيل والذي يعد عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة الطبيعية ، اما المساحة فتبلغ ٧٧٩٤٥٠ كم ، ويبلغ طول تركيا حوالي ١٦٠٠ كم وعرضها ٨٠٠ كم . أما عدد السكان فيبلغ ٨٠ مليون و ٢٠٠ ألف نسمة حسب تعداد ٢٠١٦ م<sup>(٤)</sup>.

#### **ثالثا : موارد تركيا المائية**

تأتي تركيا على رأس خمس دول لا تعاني نقصا في الموارد المائية ضمن بلدان الشرق الأوسط ، اذ يوجد فيها ٢٦ حوضا مائيا وتشكل مقاطعات الاناضول الوسطى والسلاسل الجبلية الواقعة شرقها منابع لمعظم انهارها التي تتساب باتجاه الشمال والجنوب والشرق

والغرب.<sup>(٤)</sup> وفيها أيضا أكثر من ١٢٠ بحيرة طبيعية و ٥٧٩ بحيرة صناعية. وتقدر الموارد المائية المتجددة إجماليا بنحو الـ ٢٤٠ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ١٧٣ مترا مكعبا مياه سطحية وحوالي ٦٧ مليار متر مكعب مياه جوفية ، بينما المياه المحلات فتبلغ ١ مليار متر مكعب سنويا . تقدر المياه المتجددة التي تخرج من الأراضي التركية بحوالي ٤٣,٧٤ مليار متر مكعب في السنة، تذهب منها ٢٨,١ مليار متر مكعب إلى سوريا وحوالي ٢١,٣٣ مليار متر مكعب العراق و ٤,٣١ مليار متر مكعب إلى جورجيا.<sup>(٥)</sup> اما بالنسبة للعراق فتقدر الموارد المائية المتجددة ٧٧ مليار متر مكعب في السنة ، منها ٧٤ مليار متر مكعب مياه سطحية وحوالي ٣,٢ مليار متر مكعب هي مياه جوفية.<sup>(٦)</sup>

خارطة رقم (١) انهار تركيا



#### رابعا : المشاكل المائية التي واجهت تركيا

واجهت تركيا خلال الثلاثة عقود المنصرمة عدة مشكلات مائية كانت انعكاسا للمشاكل السياسية التي مرت بها الدولة التركية المتمثلة في الصراع على السلطة بين الإسلاميين والعلمانيين. وهذه المشاكل هي نفسها التي يعاني منها العراق اليوم، وتقسم

١ - المشاكل الداخلية هي :

١- توفير مياه الشرب للمواطنين بصورة عادلة و مستمرة و دون انقطاع.

٢- توفير الطاقة الكهربائية وضمان ديمومتها .

٣- توفير المياه اللازمة للزراعة و الصناعة.

٤- كيفية التخلص من المياه الثقيلة والملوثة.

و بعد انتهاج سياسة مائية رشيدة تمكنت تركيا من حل جميع تلك المشاكل واستطاعت أن تصل إلي مستويات عالية في جميع الأصعدة .

ب - المشاكل الخارجية والتي تمثلت بدولية نهري دجلة والفرات والضغوط السورية والعراقية المستمرة في الحصول على الحصص المائية ، والاتفاقات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول الجوار .

#### خامسا : السياسة المائية

يقصد بها الطريقة المتبعة في إدارة المياه. وتستعملها الدول التي تعاني من شحة المياه أو لديها نمو اقتصادي وسكاني كبير. والسياسة المائية شائنها شأن السياسة العامة للدولة ، وسنناقش هنا السياسة المائية التركية وبيان اثرها على العراق مع مقارنة بعض الحقائق أينما تطلب الامر ذلك ، تنقسم إلى:

١ - **السياسة المائية الداخلية:** وتضمن توفير المياه الصالحة للشرب إلى كافة المواطنين ، كون الانسان محور العملية واداتها، فضلا عن كونه المستهلك الاسمي والذي تروم كل الحكومات تقديم افضل الخدمات له حتى وإن بعدت مواقعهم الجغرافية داخل الدولة، وكذلك توفير المياه المستعملة في الزراعة والصناعة. بعد سيطرة من يسميهم الاتراك بالعقلاء على الحكم في تركيا والاستقرار السياسي النسبي ، عملت الحكومات المتعاقبة في تركيا على انتهاج سياسة مائية داخلية تمكنت من خلالها من حل جميع مشاكلها المائية ، والتي يمكن توضيحها كما يأتي.

١- **مشكلة مياه الشرب:** تغلبت تركيا على مشكلة توفير المياه الصالحة للشرب لأكثر من ١٠٠ مليون مواطن تركي وضيف بعد خطوات وتشريعات حكومية عدتها ناجعة، بدأت في إسناد تلك المهمة إلي الشركة الوطنية القابضة والتي هي شبه حكومية وعبرة عن ١٠ شركات متحدة ، ومتخصصة في تحليه المياه وتصفيتها ونقلها . عينت هذه الشركة موظفين ومهندسين أكفاء واتبعت أساليب علمية حديثة في مجال عملها، وبكل تأكيد بدافع الربح. أقامت هذه الشركة حوالي (٣٦٢) مشروعا ضخما، لتصفية المياه موزعة بطريقة عشوائية وتغذي حوالي ثلثي محافظات تركيا البالغ عددها ٨١ محافظة . فضلا عن اكثر من (١٦١) محطة عملاقة لتحلية مياه البحر موزعة على طول شريطها الساحلي الشمالي والجنوبي والغربي. وبهذا استطاعت تركيا تأمين إيصال مياه الشرب إلى المدن والقرى التركية ، اذ بلغ نسبة ما يحصلون عليه من مياه الشرب المحسنة والمأمونة ٩٧% .مقابل ٧٧% من السكان في العراق يحصلون على هذه الميزة .

اما معدل الاستثمار في هذه المشاريع فقد بلغ ١ مليار دولار بمعدل (١٣) دولار لكل شخص سنويا. وتتلقى هذه الشركة الدعم والمشاركة من (٢٣) وزارة وهيئة حكومية وهذا يعكس مدى اهتمام الحكومة التركية وجديتها في توفير مياه الشرب إلى مواطنيها. اذ يستحوذ قطاع المنازل على ما نسبته ١٥% من استعمالات المياه التركية . وبهذا الجهد وبهذه السياسة أصبح لكل مواطن تركي (٩١) متر مكعب سنويا . واذا ما قارناها بالعراق سنلاحظ ان قطاع المنازل يستحوذ ٧% من مجمل استعمالات المياه ، اذ بلغت حصة المواطن (١٦٢) متر مكعب سنويا وهو اعلى مما يستهلكه المواطن التركي ، مما يدل على ان هناك هدرا كبيرا واستعمالات

جدول (١) يبين استخدامات المياه لكل من تركيا والعراق

البلد	١ استخدامات المياه نصيب الفرد بالمتر المكعب ٢٠٠-٢٠٠٥							٢ البصمة المائية نصيب الفرد بالمتر من المياه المستهلكة الكامنة عام ٢٠٠١	٣ الري % للمساحات المجهزة من مجموع الأراضي الزراعية عام ٢٩	٤ الطاقة المائية % للطاقة من مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة	٥ تربية المائات حجم الاسماك والرخويات المنتجة بالطن
	المجموع	المنازل	النسبة	الزراعة	النسبة	الصناعة	النسبة				
تركيا	٥٨٩	٩١	١٥%	٤٠٤	٧٥%	٥٩	١%	١٦٥١	١٩%	٢٤%	١٢٩٠٧٣
العراق	٢٤٨٦	١٦٢	٧%	١٩٥٩	٧١%	٣٦٥	١٥%	١٣٤٢	٦٨	٩٨	١٤٨٦٧

المصدر من عمل الباحث بالأعتماد على ماجي بلاك، جانيت كينج ، اطلس الماء\_ خريطة اهم موارد العالم ، دار نهضة مصر للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١، ص ١٠٦-١٠٨

غير مبررة للمياه مما يؤثر على نوعية المياه المقدمة للسكان. ولكي تحافظ الحكومة التركية على عدم الإسراف في استعمال المياه فقد فرضت ضرائب مالية شهرية وعلى النحو الاتي :

١٠- ٢٠ لتر ٧٠ قرش

٣٠ - ٤٠ لتر ١٠٠ قرش (ليرة واحدة)

٤٠ - فما فوق ١٥٥ قرش

وبهذه الضرائب أصبح لزاما على كل مواطن الاقتصاد في استهلاك الماء ، لأنه كلما أسرف دفع أكثر. ولتجنب التلاعب أو الهروب من دفع الضرائب زودت الحكومة التركية جميع المنازل بعدادات ذكية فيها عين سحرية (كاميرا) تعطي إنذارا سريعا إلى الجهات المسؤولة فيما إذا قام المواطن بالاقتراب ، وفتح تلك العدادات . بعدها تقوم الجهات بقطع الماء فورا عن ذلك المنزل و لا يعود الماء إليه حتى يدفع غرامة مالية تصل إلى ٢٥٠ ليرة تركية أي ما يقارب ٨٠ دولار أمريكي. وبهذه الصرامة تعود الشعب التركي على عدم الإسراف ، واحترام نعمة المياه. وهكذا استطاعت تركيا بهذه السياسة المائية حل مشكلة توفير المياه الصالحة للشرب. ومن الجدير بالذكر أن نشير الى أن الشعب التركي لا يحتاج إلى خزانات

مياه في الأسطح لخرن الماء كما هو الحال في العراق ، أو مضخات رفع المياه في المنازل ذوات الطوابق المتعددة والتي تكلف المواطن والحكومة الآلاف من الدولارات ، لان الماء في تركيا لا ينقطع نهائيا إلا في حالات استثنائية قد تصل إلى ربع ساعة ، أو اقل ، لان المياه تصل إلي بنايات تبلغ عشرات الأدوار .

## ٢ - مشكلة مياه الصرف الصحي

استفادت تركيا من الطبيعة الجيومورفولوجية لأرضها ذات الطبيعة الجبلية المتموجة والترب القوية في مد شبكات كبيرة وواسعة ، لتصريف مياه الصرف الصحي ، وتجميعها في وديان منخفضة ، وتدويرها والاستفادة منها. ويمكن القول ان ٨٨% من السكان تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي ، وان ٦١% من هذه المياه تتعرض للمعالجة والتدوير للاستفادة منها في صناعة الأسمدة العضوية والكيمياوية للزراعة أو استعمالها في الصناعة وخاصة الكيميائية. بينما كانت مشاريع الصرف الصحي في العراق متلكئة وتخدم المدن فقط حيث بلغت ٧٦% تصرف في معظمها الى الأنهر والقنوات والمبازل ، مما كان له اثر سلبي في تلويث المياه السطحية والجوفية فضلا عن انعكاساته على الصحة العامة للسكان .

## جدول رقم (٢) يبين احتياجات وموارد المياه

العراق	تركيا	
		عدد السكان الكلي بالمليون
77	٩٧	مصادر مائية محسنة %من السكان الذين يحصلون على هذه الميزة
76	88	صرف صحي محسن %من السكان الذين يحصلون على هذه الميزة
2618	2918	مجموع الموارد المائية المتجددة نصيب الفرد بالمتر المكعب سنويا
53	2%	الاعتماد الخارجي %من المياه التي تتبع من خارج البلاد
74	1737	المياه السطحية المتجددة سنوي بالمليون متر مكعب
3,2	67,8	المياه الجوفية
لايوجد	1	حجم إنتاج المياه المحلاة بالمليون متر مكعب سنويا

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ماجي بلاك ، جانيت كينج ، اطلس الماء -خريطة اهم موارد العالم، دار نهضة مصر للنشر ،الطبعة الاولى ، ٢٠١١ ، ص١٠٦-١٠٨.



## ٣- مشكلة توفر الطاقة الكهربائية

إلى ستينيات القرن الماضي كانت تركيا بلد يستورد الطاقة الكهربائية من دول الجوار ومن ضمنها العراق، وكانت الطاقة لا تسد حاجة ٦٣ % من حاجة الطلب الداخلي ، ويسبب السياسة المائية التركية استطاعت أن تتغلب على هذه المشكلة وبزمن قياسي وبالاكتفاء على المجهود الوطني. إذ وصل عدد محطات توليد الطاقة الكهربائية عام ٢٠١٦ م إلى ١٥٦٦ محطة منها (٥٦١) محطة تعمل على الطاقة الهيدروليكية و(٢٣٥) محطة تعمل بالغاز الطبيعي ، و(١١٤) محطة تعمل على الفحم و(٢١) محطة تعمل على الطاقة الجيوحرارية، والمتبقية تعمل من مصادر الطاقة الأخرى، كما يتم التأسيس لمحطات الطاقة النووية في (أك كويو) و(سينوب). وصل مقدار الطاقة الكهربائية المولدة داخل تركيا خلال عام ٢٠١٤ م إلى نحو <sup>(٨)</sup> مليون ميغا واط في الساعة.

وتحت شعار (كهرباء أكثر، نمو أكثر ) تمكنت تركيا من الحصول على المركز السابع عالمياً في مجال توليد الطاقة الكهربائية. وقد بلغت نسبة ما تنتجه تركيا من الطاقة الكهربائية اعتماداً على طاقة المياه ٢٤% مقارنة بالعراق الذي يعتمد اعتماداً شبه كلي على طاقة المياه إذ بلغت النسبة ٩٨%. مع ملاحظة أن اعتماد العراق هذا كانت له تبعات كبيرة وخصوصاً في السنوات الجافة إذ أدى انخفاض الوارد المائي إلى توقف بعض محطات التوليد مما أثر على ساعات التجهيز للمواطنين ومما ولد شعوراً بالإحباط لدى المواطن وعدم الرضا عن الحكومة وخصوصاً في مجال الخدمات . ومن الجدير بالذكر أن تركيا تمتلك أسطولاً بحرياً وهو عبارة عن سفن بحرية تولد الطاقة الكهربائية باستعمال طاقة الأمواج وتعتمد مدينة البصرة على ثلاث سفن تركية راسية في مياه الخليج العربي ، لتلبية حاجة المدينة من الطاقة الكهربائية.

## ٤ - توفير المياه للزراعة :

يعد قطاع الزراعة في تركيا من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً أساسياً في تحديد نسب التضخم في البلاد ، وتساهم في إنعاش الاقتصاد التركي من حيث كثرة استعمال القوى العاملة فيها، والبالغ عددها ما يقارب (٣) ملايين شخص، ورفع نسبة الصادرات التركية. وتساهم الأقاليم المتنوعة جغرافياً ومناخياً في تركيا في إنتاج أنواع عديدة من البقوليات والخضار والفواكه، ونتيجةً لتنوع المنتجات الزراعية التركية، فإن ما يزيد على ١٦٠٠ نوع من المنتجات الزراعية التركية، تلقى رواجاً لدى (١٨٠) دولة من مختلف دول حول العالم. يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات وأكثرها استهلاكاً للمياه في تركيا إذ يستحوذ على ما نسبته ٧٥% ، يبلغ نصيب الفرد الواحد كمعدل مائي للاستعمال بحدود (٤٠٤) متر مكعب من المياه سنوياً مما يدل على الاستعمال الأمثل للمياه من خلال طرق



الري الحديثة وبالتالي يتبين لنا ان هناك فائض كبير من المياه في تركيا ،على عكس الوضع في العراق الذي يعد القطاع الزراعي فيه اكبر القطاعات استهلاكاً للمياه اذ بلغ معدل ٧٩% ، اما نصيب الفرد العراقي فقد بلغ (١٩٥٩) متراً مكعباً سنوياً وهذا يدل على مقدار الفاقد الكبير والهدر غير المبرر في استعمال كميات ماء تفوق اكثر من أربعة اضعاف نصيب الفرد في تركيا ، يرافقه تدني الإنتاج كما ونوعاً . ويبلغ مجموع المساحات المجهزة بالمياه أي التي تعتمد على الري ١٩% من مجموع الأراضي الزراعية مما يعني اعتمادها على الامطار بالدرجة الأساس لإنتاج معظم محاصيلها الزراعية ، على العكس من الحال في العراق ، اذ بسبب موقعه الجغرافي والأراضي المنبسطة وبعده عن المؤثرات البحرية أدى الى قلة في التساقط وبالتالي يعتمد على الري في الكثير من مناطقه الجغرافية ، اذ بلغت نسبة الأراضي المجهزة بالري بحدود ٦٨% من مجموع الأراضي الزراعية . مما كان له تبعاته الكبيرة على الواقع الزراعي وعلى حياة المجتمع العراقي ، كونه مجتمعاً زراعياً، لذلك يصاب الفلاحون بخيبات الامل وانتكاسات كبيرة في السنوات الجافة والتي تقل فيها كميات المياه الواردة الى العراق . وتشغل تركيا المركز الثالث عالمياً، بعد الهند والصين في الإنتاج الزراعي متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة الرابعة، اذ يشكل القطن والشاي والتبغ والعنب والحمضيات والفاكهة والخضراوات والحبوب والشعير أهم المحاصيل الزراعية في الجمهورية التركية، وتعد من أكبر المنتجين للبندق في العالم، فضلاً عن توفيرها لأكثر من ٧٠% من الإنتاج العالمي للفسق. وتترع الزراعة التركية على عرش إنتاج التين والكرز والمشمش ، وذلك حسب المعطيات العالمية المقدمة في هذا الصدد. وفيما يخص إنتاج البطيخ والفراولة، تأتي تركيا في المرتبة الثانية عالمياً. بينما تشغل المرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الفاصولياء والتفاح والفلل . ومن ناحية أخرى، تشغل تركيا المرتبة السابعة في العالم والأولى في القارة الأوروبية من ناحية كثرة المياه الجوفية ، وهو ما يمثل نقطة قوة واستغلالها لهذه الثروة الكامنة سيزيد من إنتاجاتها الزراعية الضخمة حسب رأي المتابعين للشأن التركي في هذا المجال. وفي ذات السياق، تخطط وزارة الزراعة لنشر هذه الطريقة في ولايات آفيون ، آيدن ، دنزلي ، ديار بكر ، آزميز ، مانيسة ، كوتاهية ، شانلي، أورفة، ويزغات. وبعد سهل قونية مركزاً للحبوب في تركيا فقد حطم الرقم القياسي في الإنتاج للخمسين سنة الأخيرة حيث زاد إنتاج بعض المناطق بنسبة ٥٠%، في حين تنتج محافظة شانلي وأورفة ٣٦% من العدس في تركيا و ٨% من القمح و ١٢% من الشعير ويبلغ إنتاج المحافظة من القمح مليوني طن سنوياً من أصل ٢٢ مليون طن إجمالي إنتاج تركيا. وتتمتع تركيا بأكبر معدل إنتاج من الحليب ومنتجات الألبان في منطقتها، فضلاً عن ذلك تتمتع تركيا بسلالات نباتية يقدر عددها بحوالي ١١,٠٠٠ نوعاً، في حين أن العدد

الإجمالي للسلاسل النباتية في أوروبا هو ١١,٥٠٠ نوعا. ومن جانب آخر فإن تركيا توفر فرصا استثمارية كبيرة في هذا المجال، خصوصا في القطاعات الثانوية الزراعية مثل: تعليب الفواكه ، والخضروات، والأعلاف الحيوانية ، والثروة الحيوانية ، والدواجن ، ومنتجات الألبان ، والأغذية الوظيفية ، وتربية الأحياء المائية ، والعوامل المساعدة (وخصوصا سلسلة التبريد، والبيوت البلاستيكية ، والري ، والأسمدة). وتعد تركيا واحدة من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومع تزايد الصادرات، سجلت صناعة المنتجات الزراعية التركية (٥,٦) مليار دولار أمريكي في الفائض التجاري في عام ٢٠١٤ م فقط. إذ يشكل قطاع الزراعة ركيزة أساسية من ركائز الأهداف الكبرى التي أعدتها الدولة التركية لسنة ٢٠٢٣، وتهدف تركيا في هذا المجال الى أن تكون من بين أكبر المنتجين الخمسة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٣م. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في تركيا حوالي ٢٥٥.٨٩٣ ألف كيلومتر مربع ، أي ما يشكل ٣٣.٢% من مساحة تركيا. وإذا ما علمنا ان تركيا كانت تستغل قبل انشاء المشاريع الجديدة (١٠%) من مياه الفرات، ففقدت هذه الكمية الى (٥٣%)<sup>(٩)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان تركيا لم تكن لتصل إلى هذا المستوى الكبير في قطاع الزراعة لولا وجود سياسة زراعية واثنية متقنة، وتمثلت سياسة تركية الاروائية في تشجيع المزارعين على استعمال الطرق الحديثة في السقي مثل طريقة الري بالرش، والتنقيط فضلا عن التوسع في استعمال المياه الجوفية وخاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه . فضلا عن اتباعها في السنوات الأخيرة طرق حديثة للاستفادة من ذوبان الثلوج في فصل الصيف وأنشأت (٥٧٩) بحيرة صناعية لخرن المياه والاستفادة منها لسقي المزروعات في مواسم الجفاف. وتعتمد معظم المحاصيل الزراعية في تركيا على الامطار وخاصة الحبوب وأشجار الزيتون والحمضيات . أما الخضراوات فيتم سقيها بطرق حديثة ونادرا ما تجد مزارعين يستعملون طرقا قديمة في السقي ، بسبب الضرائب الكبيرة التي تفرضها الحكومة التركية على المزارعين. وبهذا تخلصت تركيا من مشكلة الإسراف في استعمال المياه ومن مشكلة زيادة ملوحة الأرض. ومن الجدير بالذكر ان هذا التوسع التركي هو بفعل مشروعها الضخم والذي باشرت بتنفيذه خلال القرن الماضي والمسمى مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) والذي يعتمد على مياه نهري دجلة والفرات ، ويشمل انشاء ٢٢ سدا و ١٩ محطة كهرومائية وارواء مساحة تقدر ٧ ملايين دونم<sup>(١٠)</sup> إذ يعد هذا المشروع اكبر مشروعا تنمويا متعدد الأغراض ينفذ في تركيا ، إذ تعلق عليه الامال في تنمية المحافظات التسع الواقعة في الجنوب الشرقي والتي تعدها تركيا اكثر المناطق تخلفا وهي (كلس ، باتمان ، سرناك ، ديار بكر، غازي عنتاب ، سعرت ، شانلي ، اورفا ، اديمان ، ماردين)<sup>(١١)</sup> إذ قال اوزال عام

١٩٩٢ وهو يَدشن سد اتاتورك ، ان هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ . وقال ديميرل ان مشروع الكاب لا يخرق الجبال بل العصر <sup>(١٢)</sup> تجد تركيا في مشروعها هذا دعما كبيرا لمركزها السياسي وخطوة مهمة على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانها بين نطاق الدول العشر المتقدمة في العالم <sup>(١٣)</sup> ، وعليه سيكون معدل الوارد السنوي في نهر الفرات بعد استكمال المشاريع هو (٨,٤٥) مليار متر مكعب سنويا ، وبنوعية ملوحة (١٣٥٠) جزء بالمليون من اصل (٣٠) مليار سنويا وهو المعدل المسجل سنويا للسنوات (١٩٣٠-١٩٩٠) ، اما نهر دجلة فسيكون الوارد (٧,٦٦) مليار متر مكعب سنويا مع تردي وارتفاع نسبة الملوحة من اصل (٥٠) مليار متر مكعب سنويا لنفس الفترة المسجلة <sup>(١٤)</sup> واذا ما علمنا ان حصول نقص مقداره (١) مليار متر مكعب من واردات النهر ستؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بـ (٢٦٠) ألف دونم ، فكيف سيكون الحال لسبع محافظات عراقية تقع على النهر ، فضلا عن (٢٥) قضاء و (٥٨) ناحية ، وما يقارب (٤٠٠٠) قرية <sup>(١٥)</sup> . وهكذا يتضح لنا مدى الخطورة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات لاسيما على العراق كونه دولة مصب .

#### ٥- توفير المياه للصناعة:

تتطلب الصناعة الحديثة كميات هائلة من المياه للأغراض الصناعية المختلفة. وقد واجهت تركيا مشكلة كبيرة في هذا الجانب خاصة بعد التوسع الكبير في القطاع الصناعي . فكلما توسعت صناعات احتاجت إلى كميات اكبر من المياه. وليس هذا فحسب، فالمشكلة الأخطر هي كيفية التخلص من المياه الخارجة من المصانع والتي تكون في الغالب ملوثة وخطرة. ولأجل هذا اتبعت تركيا سياسة مائية تغلبت من خلالها على هاتين المشكلتين. اذ تمكنت تركيا من حل المشكلة الأولى بسهولة بعد أن أقرت عدة قوانين ووطنت من خلالها المنشآت الصناعية في مواقع خارج المدن ، وقريبة من الموارد المائية. اما المشكلة الثانية فقد تم حلها من خلال عدة خطوات ناجحة تخلصت بها من المياه الخارجة من المصانع وهذه الخطوات هي:

١- إعادة تدويرها واستخدامها في المجال الزراعي .

٢- إعادة استخدامها في منظومات مياه التبريد في الوحدات الصناعية.

٣- الحقن مع المياه الجوفية .

وتجدر الإشارة الى ان قطاع الصناعة يستحوذ على ١٠% من مجمل المياه المستهلكة ، اما على مستوى نصيب الفرد من هذه المياه فقد بلغ (٥٩) مترا مكعبا في السنة . واذا ما تم مقارنته في العراق فنجد ان قطاع الصناعة يستحوذ على ١٥% ، اما نصيب الفرد العراقي فقد بلغ (٣٦٥) مترا مكعبا في السنة. ان ما يعلل ارتفاع هذه النسبة هو ان معظم

الصناعات هي من الصناعات ذات الاستهلاك العالي للمياه ، او في عمليات التبريد . وبالتالي تتأثر الصناعة العراقية كثيرا وخصوصا في السنوات الجافة .

## ٢ - السياسة المائية التركية الخارجية

تضمن العلاقات مع الدول التي تتقاسم معها الأنهار والطريقة السلمية للحصول على حصة مائية عادلة تكفي لسد حاجة الدولة من المياه، وكذلك استعمال المياه كوسيلة ضغط على الدول المجاورة إذا كانت الدولة هي المنبع لتحقيق مصالح الدولة العليا . وتهدف السياسة المائية إلى وضع خطط مستقبلية ، لمواجهة مواسم الجفاف وتوفير المياه في ظل التوسع المستمر في الأنشطة الاقتصادية والنمو الكبير في السكان. مارست تركيا خلال العقدين المنصرمين سياسة مائية مجحفة لدول الجوار التي تشاطرها في الأنهار مثل العراق ، سوريا ، وجورجيا. وأدت هذه السياسة إلى نشوء توترات سياسية بين هذه الدول وتركيا وصلت إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية . تركيا هي البلد الذي ينبع منه نهر دجلة والفرات، اللذان يعدان، إلى جانب نهر النيل، الموارد المائية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، وتركيا هي أيضا بلد المنبع لنهري (كور و كورا) اللذان يجريان في جورجيا، ولنهر (أراكس) الذي يشكل الحدود بين تركيا وأرمينيا ولكنه يجري في أذربيجان هو ورافده نهر (أرباخاي)، ولنهر (ساريسو) الذي يجري في إيران، ولنهر (الزاب الكبير) ، ولجدولي ( هيزل) و (سيمدلي) التي تجري في العراق . ومن جانب آخر تعد تركيا بلد الحوض الأسفل لمجرى نهري (ماريتسا وتونزا) اللذان ينبعان من بلغاريا، وهي أيضا الحوض الأسفل لنهر (أردا) الذي ينبع من اليونان، ونهر (أورونتس) الذي ينبع من سوريا . ويمكن القول ان غالبية الموارد المائية التركية هي وطنية ولا يشكل اعتمادها الخارجي من الموارد المائية المتجددة سوى ٢% على العكس من العراق الذي يعتمد على الأنهار التي تنبع من خارج البلد والتي تصل الى حدود ٥٣% وتركيا هي احدها الى جانب سوريا وإيران والسعودية . اذ يبلغ نسبة الوارد المائي الذي تساهم به تركيا لنهر دجلة بحدود ٥٤% اما بالنسبة لنهر الفرات فيصل الى ٩٨% <sup>(١٦)</sup> مما يشكل التحدي الأكبر في حال استعمال هذا النهر في السياسة اذ تعتمد عليه تسع محافظات عراقية في الجهة الغربية والجنوبية من العراق . ولهذا فان تركيا تعد بلد المنبع لأعظم نهريين في الشرق الأوسط وهما دجلة والفرات ،على الرغم من وجود اتفاقات ومعاهدات صداقة وبروتوكولات من اجل التعاون في إدارة هذين النهرين فأن، الدول الثلاث لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بسبب النزاع حول تطوير تركيا مشروع جنوب الاناضول <sup>(١٧)</sup> وبعض روافدهما وكذلك فهي دولة مصب لبعض الأنهار القادمة من بلغاريا واليونان وسوريا ، من اجل ذلك مارست تركيا سياسة مائية تجاه دول الجوار ضمنت من خلالها مصالحها وأمنها القومي.

والسياسة المائية التركية غير ثابتة فهي تختلف من بلد لآخر وحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للبلد.

### اهم الفوائد التي حققتها تركيا في سياستها المائية الخارجية

١- حاولت تركيا منذ الستينيات ضمان حلفها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ومن اجل ذلك استغلت تركيا النقص الشديد في الموارد المائية للكيان الصهيوني وبعض حلفاء أمريكا من العرب مثل الأردن ، المملكة العربية السعودية ، والإمارات، فعملت على طرح مشروع عملاق أسمته (مشروع السلام) أو (خط السلام) . وتعود فكرة المشروع إلى تشدين الثاني / أكتوبر عام ١٩٨٦ عندما قام مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة (جورج تاون ) الأمريكية بعقد مؤتمر بشأن المياه في الشرق الأوسط ، ثم نظم المركز مؤتمرين آخرين في ٤ شباط /فبراير ١٩٨٧م و ٢٥ /حزيران /يونيو ١٩٨٧م شارك فيها مسؤولين أمريكيين من وزارتي الدفاع والخارجية <sup>(١٨)</sup> وآخرون من تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية لبحث مشكلة المياه في الشرق الأوسط . وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر القيام بدراسة أعلنها ( جيم دونا) مستشار رئيس الوزراء التركي السابق (توركوت أوزال) في حزيران / يونيو عام ١٩٨٧ م باسم مشروع خط (أنابيب السلام) ويقضي المشروع بتصدير الفائض عن الاحتياج من مياه نهري سيمو وجيمون التركيين ، لاستفادة دول المشرق العربي . وقصدت تركيا من هذا المشروع فضلاً عن مردوده المالي محاولة حل الخلافات المعقدة بشأن الحقوق المائية بينها وبين الجوار العربي (العراق وسوريا) ، كما أن تركيا ترى أن المشروع سيوفر فرصة سانحة للتعاون المشترك بين دول المنطقة تكون هي مركزها فضلاً عن مقايضة الماء بالنفط. الفكرة الأولى كانت عبارة عن نقل مياه نهري سيحان وشيخان القريبين من مدينة أظنة الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا وبمعدل (٢) مليار متر مكعب سنوياً عبر خط أنابيب يمر في سوريا ، ثم الأردن ، والمملكة العربية السعودية ، ثم الإمارات، ومن الأردن يذهب أنبوب فرعي إلى الكيان الصهيوني ، ويبلغ طول الانبوب الأول وهو الشرقي أو الخليجي (٣٩٥٠) كم ، والثاني وهو الشبكة الغربية (٢٦٥٠) <sup>(١٩)</sup>

### هذه الفكرة فشلت لعدة أسباب منها:

- ١- نوعية المياه المنقولة: فمياه نهري سيحان وشيخان ذات نوعية رديئة مقارنة بتلك المتوفرة في الدول المذكورة أعلاه.
- ٢- كلفة عملية النقل: والتي تجعل تعريفه استهلاك المياه عالية إذا ما قورنت بكلفة تحلية المياه من البحر.

٣- طول الأنبوب والأراضي الوعرة التي سيمر بها ، والموروث الثقافي لسكان القرى القريبة من الأنبوب والذي سيعرضه لمخاطر كثيرة تتطلب عملية معقدة للمحافظة عليه.<sup>(٢٠)</sup> من أجل ذلك تم طرح فكرة جديدة وهي تحويل ما يقارب (١٦٠) مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الفرات عبر أنابيب تحت البحر المتوسط وإلى الكيان الصهيوني حصراً.<sup>(٢١)</sup> وتكلفة نقل المياه قليلة جداً قياساً مع تكلفة المياه العالية المنتجة في الكيان الصهيوني والتي تعتمد على تحلية مياه البحر وكذلك رداءة المياه في إسرائيل. وعلى الرغم من أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد عد هذا المشروع ميتاً ، بسبب سياسة الكيان الغاصب تجاه الشعب الفلسطيني إلا أن الفكرة قائمة وتعمل عليها إسرائيل كثيراً بالاعتماد على شركائها العلمانيين في تركيا. تخلي تركيا عن هذا المشروع يفسر لنا تغيير سياسة الغرب تجاه تركيا . فالدعم اللامحدود لأكراد تركيا ، والانقلاب العسكري المدعوم أمريكياً ضد الرئيس التركي ، وتحجيم دور تركيا في المنطقة العربية ورفع الدعم الأمريكي لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ما هي إلا نتائج ملموسة لتخلي تركيا عن مشروع أنابيب السلام.

## ٢- المردود الاقتصادي و السياسي لتركيا

استغلت تركيا الوضع السياسي الهش في العراق وسوريا وضعفهما الاقتصادي فعملت على تقليل حصتهما من مياه نهري دجلة والفرات ، بغية تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. فالعراق مثلاً كانت له حصة من المياه تقدر ب ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٣ م . أما الآن فالعراق يستلم ما يقارب ٨ مليار متر مكعب سنوياً. هذا الانخفاض الكبير، سببه السدود الكثيرة التي أنشأتها تركيا على نهري دجلة والفرات .

وبسبب هذا النقص الحاد في حصة العراق المائية تدهور القطاع الزراعي بشكل كبير مما اضطره لاستيراد السلع الغذائية من دول الجوار ومن ضمنها تركيا. فمن المعلوم أن غالبية السلع الغذائية والخضراوات والفواكه الموجودة في الأسواق العراقية هي قادمة من تركيا وتقدر بملايين الدولارات شهرياً. ان تركيا لا تتوانا عن استعمال المياه كوسيلة للابتزاز وهي سياسة تمارسها دائماً وكان أخطرها عام ١٩٩٦ عندما شرعت الأمم المتحدة آنذاك في تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عندما سمح للعراق ببيع جزء من نفطه بأشراف اممي اذ هددت تركيا بقطع نهري دجلة والفرات بالكامل ما لم يقيم العراق باستعمال خط جيهان التركي ، لتصدير نفطه وبالفعل فقد رضخ العراق لتلك التهديدات واستعمال ميناء جيهان على الرغم مما يمتلكه من موانئ على الخليج العربي . فضلاً عن ذلك فان تركيا فرضت على العراق عدة شروط لزيادة حصته من المياه ومن تلك الشروط السماح للشركات التركية بالاستثمار في العراق خاصة في مجال البناء والإعمار وغيرها وهذا حقق لتركيا مردود ربحي يقدر ب ٢ مليار دولار سنوياً عام ٢٠١٤ م.<sup>(٢٢)</sup>

أما من الناحية السياسية فقد لعبت تركيا على نغمة الطائفية وعبر التمدد في العراق بأساليب عدة وملوحة بسلاح الماء حال ما يتعارض الموقف العراقي معها<sup>(٢٣)</sup> كسبت تركيا حليفا لها في العراق ألا وهو مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان . فجميع محطات الكهرباء ومحطات المياه في كردستان تركية فضلا عن عشرات الشركات التركية العاملة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. مقابل ذلك حصلت تركيا على موطئ قدم لها في كردستان العراق بعشرات القواعد العسكرية التي تهدف إلى محاربة التنظيمات الكردية المناوئة لها وكذلك لضمان عدم قيام دولة كردية في جنوب تركيا. أما مع سوريا فقد وقعت تركيا اتفاقية معها عام ١٩٨٧م زودت تركيا حصة سوريا المائية بمعدل ٨٠٠ ألف متر مكعب سنويا مقابل تعهد دمشق بمحاربة القوات الكردية المعادية لتركيا في الأراضي السورية والسماح للطائرات التركية بتوجيه ضربات جوية لمعاقل الأكراد داخل الأراضي السورية. ومع جورجيا مارست تركيا سياسة مائية تجاهها ضمنت بموجبها تركيا وصول الغاز الطبيعي إليها والقادم من أذربيجان.

#### الاستنتاجات:

- بهذه الدراسة وبلد مجاور للعراق اتضح لنا أهمية السياسة المائية في حل المشاكل الداخلية ولضمان نمو دائم في الصناعة والزراعة والخدمات.
- ١: ان السياسة المائية ممكن أن تحقق مكانة عالمية مرموقة تعجز عن تحقيقها عسكريا أو اقتصاديا. ومن الممكن أن تحقق السياسة المائية مكاسب اقتصادية وسياسية أكثر مما تحققه باقي القطاعات وان مكانتك بين الأمم وقوتك في المفاوضات تعكسها سياسة البلد المائية.
  - ٢: يفتقر العراق إلى سياسة مائية رشيدة ابل يفتقر حتى إلى السياسة الخارجية لسوء النظام السياسي القائم ، فهو بحاجة إلى رسم سياسة مائية لعشرين سنة قادمة لحل مشاكله الداخلية والخارجية .
  - ٣: اثرت المشاريع التركية على خطط المشاريع الزراعية بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات المائية .
  - ٤: ان الإدارة المستدامة لاي نهر مشترك يجب ان تشمل الجميع بل هو ضروري وخصوصا في المناطق الجافة .
  - ٥: إذا ما أعلنت تركيا الحرب المائية على العراق فباستطاعتها حجب المياه بشكل كامل لتكون حصة العراق في أي سنة من السنين صفر ( أي لا شيء ) وذلك من خلال تحويل حصته المائية الى السدود التركية الكثيرة، ولا يمكن تصور ماذا سيحصل للعراق وزراعته ومياه شربه فيما لو حصل هذا الأمر، خاصة وإن العراق يتجه إلى التصحر بسرعة مخيفة.



وعلينا أن لا نستبعد حدوث هذا الأمر في ظل ظروف عالمية سياسية قلقلة، إذ باتت دول العالم بشكل عام لا تحترم الإتفاقيات الدولية وتحديداً في المناطق الساخنة ومنها منطقتنا الشرق أوسطية مع ضعف واضح لدور الأمم المتحدة في دفع الدول لتنفيذ قراراتها .

٦: كم هو قاسي ان يستخدم الماء في السياسة او يستخدم لتحقيق مكاسب سياسية على حساب أناس في الاحواض المائية السفلى وخصوصا انه يعد الماء سر بقائهم ووجودهم فهو اعلى الموجودات بالنسبة لهم .

٧: ان الجانب القانوني والدولي مغيب فلا ضوابط وقوانين دولية تجبر الجانب التركي على الالتزام بها، ومنها إتفاقية عام ١٩٤٧ م التي تنص مادتها الخامسة " على قيام دول المنبع بإطلاع الدول المتضررة على النية في إنشاء السدود وإعطاء كامل التفاصيل قبل الشروع بتنفيذها ليتسنى للجانب المتضرر إتخاذ الإحتياطات اللازمة وإيجاد السبل والبدائل أو التقاهم على تقسيم المياه حسب الحصص المقررة دولياً .

٨: كان العراق مثلاً في وفرة مياهه وتسميته بلاد ما بين النهرين أو بلاد وادي الرافدين، بات الآن يفكر جدياً بكيفية دوام حصوله على المياه والسيطرة الفنية عليها لدرو مخاطر المدمرة لشحتها أو إكتساحها لأراضيه الخارجة عن السيطرة بسبب إهمال وغباء الحكومات المتعاقبة التي انشغلت بالحروب وأهدرت أمواله.

### الهوامش

- ١- محمد العشري ، نجيب صعب ،بشار زيتون ،المياه ادارة مستدامة لمورد متناقص ،تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠ ص ١١ .
- ٢- نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات الى النيل ،عمان ،١٩٩٢ ص ١٨٦ .
- ٣- تقارير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm>
- ٤- سليمان عبدالله اسماعيل ،السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية ،٢٠٠٤ ،ص ٧١.
- ٥- ماجي بلاك ، جانيت كينج،اطلس الماء -خريطة اهم موارد العالم،دار نهضة مصر للنشر ،الطبعة الاولى ،٢٠١١ ،ص ١٦.
- ٦- ماجي بلاك و جانيت كينج ،المصدر نفسه ص ١٠٦ .
- ٧- المصدر نفسه،ص ١٠٨ .
- ٨- تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm>
- ٩- محمد احمد السامرائي ، ادارة استخدام المياه ، الطبعة الاولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٤ .
- ١٠- كاظم عبدالامير محسن الزبيدي ، الانظمة البيئية ومشاكل التلوث البيئي ، بيت الحكمة ،بغداد ،

٢٠١٤، ص ٤١٢ .

- ١١- صلاح محمد عبد الحميد ، صراعات وحروب المياه ، الطبعة الاولى ، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٧٦ .
  - ١٢- كريم محمد حمزة ، الابعاد الاجتماعية لمشروع الكاب GAP التركي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠، ص ٤٣ .
  - ١٣- صلاح محمد عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .
  - ١٤- كاظم عبدالامير محسن الزبيدي ، مصدر سابق، ص ٤١١ .
  - ١٥- عبدالستار سلمان حسين ، مشروع جنوب شرق الاناضول: الكاب ، الجوانب الفنية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤ .
  - ١٦- ماجي بلاك ، مصدر سابق ، ص ١٦
  - ١٧- رنا مارينا، اسطفان ، ادارة موارد المياه العابرة للحدود ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٨ .
  - ١٨- تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm>
  - ١٩- رياض حامد الدباغ ، ازمة المياه في الوطن العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ .
  - ٢٠- صلاح محمد عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .
  - ٢١- المصدر نفسه، ص .
  - ٢٢- رنا مارينا اسطفان ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .
  - ٢٣- عليان محمود عليان ، المياه العربية ، من النيل الى الفرات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٥ ، السنة الرابعة ، تموز ، ٢٠١٤ ص ١٢ .
- المصادر والمراجع**
- ١- اسطفان ، رنا مارينا ، ادارة موارد المياه العابرة للحدود ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت ، ٢٠١٠ .
  - ٢- اسماعيل ، سليمان عبدالله، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٤ .و
  - ٣- بلاك ، ماجي ، جانيت كينج، اطلس الماء -خريطة اهم موارد العالم، دار نهضة مصر للنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠١١ .
  - ٤- حسين ، عبدالستار سلمان ، مشروع جنوب شرق الاناضول :الكاب (GAP) -الجوانب الفنية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ .
  - ٥- حمزة ،كريم محمد ، الابعاد الاجتماعية لمشروع الكاب GAP التركي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ .
  - ٦- الدباغ ، رياض حامد ، ازمة المياه في الوطن العربي ، ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ .
  - ٧- الزبيدي ، كاظم عبدالامير محسن ، الانظمة البيئية ومشاكل التلوث البيئي ، بيت الحكمة ، بغداد ،

٢٠١٤ .

٨- السامرائي ، محمد احمد ، ادارة استخدام المياه ، الطبعة الاولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ .

٩- السمان ، نبيل ، حرب المياه من الفرات الى النيل ، عمان ٢٠١٠ .

١٠- عبدالحميد ، صلاح محمد ، صراعات وحروب المياه ، الطبعة الاولى ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٠ .

١١- العشري ، محمد ، نجيب صعب ، بشار زيتون ، المياه ادارة مستدامة لمورد متناقص ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠ .

١٢- العشري ، محمد ، نجيب صعب ، بشار زيتون ، المياه ادارة مستدامة لمورد متناقص ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠ .

١٣- عليان ، محمود عليان ، المياه العربية من النيل الى الفرات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٥ ، السنة الرابعة ، تموز ٢٠١٤ .

تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm>

### **Turkish Water Policy And its impact on the Iraqi water intake**

**Dr. Wisam whaeb Mahdi      Dr. Rasheed Sadoon Mohammed**

University of Diyala- College of Education for Human Sciences-

Department of Geography

Basembasmela2018@gmail.com

#### **Summary**

The joining water considered the bigger challenge specially with the increasing of population and comprehensive development so it causes a stress on this case it causes increasing of the amount of pollution in these rivers .

The main factor in creasing of the climatically changes which in decrease of rainfalls in supply water . Every state have its own policy considers it a reason for this use , But when the foreign policy plays a great role in this effect it may be causing a positive side and this case is refuses by laws an norms , in the case perhaps it causes are flection specially the regions which have a shortage of water a mounts as it is in middle fast and Iraq is the most effected by policy specially it depends on a ratio about 53% from water outside its borders .Turkey is the main supplying of water by Tigris and Euphrates this case reflecting on Iraqi actual and many irrigation Agricultural and developing projects which stopped , so water became a bigger challenge . For the sake of permanent these agreements Iraq tried pleasing Turkey state by economic investment in which exceeded 21 Millyar Dolor every year , But Turkey remaining to a chives its projects without pay attention with Basin states .

Keyword: incoming, watery, Iraqi